المحاور الرئيسية للبرنامج

رقم المحور	عنوان المحور
1	السياسة الاقتصادية
2	السياسة المالية
3	السياسة النقدية
4	السياسة التجارية
5	السياسة الصناعية
6	السياسة الزراعية
7	سياسة الإصلاح الضريبي

الفصل الأول : السياسة الاقتصادية

المبحث الأول : مفهوم السياسة الاقتصادية

المطلب الأول : نشأة السياسة الاقتصادية

بعد حدوث الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1929 وظهور أفكار الاقتصادي كينز الذي عارض الفكر الاقتصادي الكلاسيكي الذي كان يستبعد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ويرى أنه يقتصر على حماية الحدود والأمن الداخلي والعدالة والدفاع عن الدولة، وأن للنشاط الاقتصادي آلية ذاتية تجعله متوازن. لكن بعد عجز اقتصاديات البلدان التي كانت تتبنى هذه الإديولوجية، اتضح ضرورة التخلي على مفهوم الدولة الحارسة وانتشار مفهوم الدولة المتدخلة، خاصة بعد بروز أفكار كينز في ثلاثينات القرن العشرين والتي كانت تنادي بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي باستخدام سياسات معينة لإعادة توازنه. وهكذا ارتبط دور الدولة بالنشاط الاقتصادي وانتشر أسلوب التخطيط وأصبح للمالية العامة أهمية أكبر.

المطلب الثاني : تعريف السياسة الاقتصادية

السياسة الاقتصادية هي إحدى مكونات السياسة العامة، تتكون من مجموعة من الإجراءات والقرارات والتدابير التي تتخذها الدولة من خلال السلطات العمومية المالية والنقدية والتجارية في ميدان اقتصادي معين، من أجل تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية محددة باستخدام الأدوات والوسائل المناسبة خلال فترة زمنية معينة طويلة أو قصيرة الأجل.

المطلب الثالث : تصنيف السياسات الاقتصادية

يمكن تصنيف السياسات الاقتصادية حسب عدة معايير :

الهدف : سياسة ظرفية وسياسة هيكلية.

الوسائل : سياسة موازنة وسياسة نقدية وسياسة تجارية.

الاستراتجيات : سياسة تركز عل الطلب وسياسة تركز على العرض.

المذاهب الاقتصادية : سياسة لبرالية لامركزية تدخلية بشكل غير مباشر وسياسة تدخلية مركزية بشكل مباشر.

1. السياسة الاقتصادية الظرفية

لاسترجاع التوازنات الاقتصادية الجزئية في الأجل القريب تستخدم الدولة السياسة الاقتصادية الظرفية من خلال مجموعة من الأدوات. يمكن تلخيص هذه الأدوات في العناصر التالية :

- **سياسة الضبط :** تتمثل هذه الأداة في المحافظة على التوازن العام للنشاط الاقتصادي، وذلك بخفض معدلات التضخم والعمل على استقرار العملة والمحافظة على توازن ميزان المدفوعات وتحقيق التشغيل الكامل.

- **سياسة الإنعاش :** إعادة إطلاق الآلية الاقتصادية باستخدام العجز الموازني وذلك برفع النشاط الاقتصادي عن طريق تحفيز الاستثمارات، وتقديم تسهيلات القروض، ورفع الأجور والاستهلاك.

- **سياسة الانكماش :** تستخدم هذه السياسة لتقليص النشاط الاقتصادي من خلال تخفيض الأسعار عن طريق الاقتطاعات الإجبارية من الدخل وتجميد الأجور وتقليص الكتلة النقدية.

- **سياسة التوقف ثم الذهاب :** هذه السياسة اعتمدت في بريطانيا، تتميز بالتناوب المتسلسل بين سياستي الإنعاش والانكماش حسب آلية كلاسيكية تعكس بنية الجهاز الإنتاجي.

2. السياسة الاقتصادية الهيكلية

السياسة الاقتصادية الهيكلية تتمثل في تغيير هيكل وبنية الاقتصاد ككل في الأجل البعيد، أي تغيير جميع الهياكل المجتمع وإحداث تحولات عميقة وجذرية فيه من حيث أحجامها ومهامها وأنشطتها. في البلدان المتقدمة يتم هذا قبليا من خلال تأطير آلية السوق والخوصصة وسيادة قانون المنافسة، وبعديا من خلال دعم البحوث والتنمية ودعم التكوين. أما في البلدان النامية فإن السياسات الاقتصادية الهيكلية لديها تنقسم الى قسمين : سياسات التثبيت وسياسات التصحيح الهيكلي.

عموما يمكن تلخيص أهم الفروقات بين السياستين الظرفية والهيكلية في الجدول التالي.

جدول رقم 1 : أهم الفروقات بين السياستين الظرفية والهيكلية

معايير التفرقة	السياسة الظرفية	السياسة الهيكلية
المدة	أجل قصير	أجل بعيد
الهدف	توازنات جزئية	تغيير جذري للاقتصاد الوطني
الآثار	كمية	نوعية

المبحث الثاني : أهداف السياسة الاقتصادية

يمكن تلخيص أهم أهداف السياسة الاقتصادية فيما يسمى "بأهداف المربع السحري لكالدور" وتتمثل فما يلي :

- **النمو الاقتصادي** : النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة مستمرة لمتوسط الناتج الداخلي الحقيقي الفردي والذي يقاس بقسمة الناتج الداخلي الحقيقي الوطني على عدد السكان، لتحقيق ذلك ينبغي أن يكون معدل نمو الناتج الحقيقي الداخلي أكبر من معدل النمو الديموغرافي. حسب كالدور يجب أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي 6%.

- **الاستخدام الكامل** : التشغيل الكامل لكل الطاقات الإنتاجية والتي تعتبر العمالة أهم عنصرا فيها وذلك من خلال توفير فرص عمل لكل فرد راغب وقادر عن العمل، أي تحقيق أقصى ما يمكن من التوظيف والعمل عند أدنى مستوى من البطالة 0%. برفع مستوى العمالة يرتفع الإنتاج ومن ثم يرتفع معدل النمو الاقتصادي، لأن تزايد معدلات البطالة يعني تزايد الطاقات الإنتاجية العاطلة وبالتالي التأثير السلبي على النمو الاقتصادي.

- **التوازن الخارجي** : من الأهداف التي تسعى السياسة الاقتصادية تحقيقها هي العمل على تحقيق توازن في العلاقات الدولية الاقتصادية مع العالم الخارجي والتي يعبر عليها بتوازن ميزان المدفوعات. يتمثل هدف السياسة الاقتصادية في هذا المجال في تعظيم الصادرات والعائد منها لتفادي المشاكل الاقتصادية مثل المديونية وتخفيض قيمة العملة، وقد عبر كالدور عن التوازن الخارجي بفائض ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج الداخلي الخام الذي يجب أن يكون في حدود 2%.

- **استقرار المستوى العام للأسعار** : إن الارتفاع الدائم في المستوى العام للأسعار يؤدي الى تدهور قيمة العملة (التضخم) وبالتالي انخفاض القدرة الشرائية ومن ثم انخفاض الاستهلاك وحدوث حالة من الكساد حيث ينخفض الاستثمار والإنتاج وتنتشر البطالة، ويصاب الاقتصاد بأضرار جسيمة تؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي، لذا فان التحكم في التضخم يعتبر أولوية حتى وإن كان يتعارض مع أهداف أخرى مثل التشغيل الكامل. لذا فان الاقتصادي كالدور يعتقد أن النسبة المثلى للتضخم ينبغي أن تكون معدومة.

المبحث الثالث : أساليب إعداد السياسة الاقتصادية وأدواتها

المطلب الأول : أساليب إعداد السياسة الاقتصادية

لنجاح عمليه إعداد وتنفيذ السياسة الاقتصادية لابد من اتباع أسلوب معين يتكون من الخطوات التالية :

– **تحديد الأهداف** : لابد من تحديد وتعريف المشكلة التي تريد الدولة إيجاد حل لها وذلك بالتعرف على كل الظروف المحيطة بها وتحليلها. مثلا لمواجهة مشكلة التضخم ينبغي تحديد نوع التضخم وتحليله ومعرفة أسبابه ومن ثم تحديد الهدف من وراء معالجة مشكلة التضخم.

– **وضع ترتيب تدريجي للأهداف** : في بعض الأحيان تكون الأهداف غير منسجمة يصعب ترجمتها الى سياسة واضحة، وأحيانا أخرى فان الهدف المحدد يستلزم أهداف أخرى أولية لتحقيقه. على سبيل المثال فان تخفيض معدل الربح قد يساعد في تقليص الفوارق لكنه يمكن أن يؤدي في نفس الوقت الى إحداث أزمة في النظام الذي يعتبر الربح أساس الاستثمار.

– **تحديد السياسات البديلة** : من أجل ضمان تحقيق الهدف المحدد يجب إعداد أكثر من سياسة، على سبيل المثال إذا كان الهدف هو معالجة التضخم فإنه يمكن إيجاد عدة أساليب لتحقيق ذك، فقد نستخدم السياسة المالية من خلال فرض ضرائب معينة لامتصاص الكتلة النقدية الفائضة أو تخفيض الإنفاق العام أو الاثنين معا، أو السياسة النقدية من خلال أدواتها لتخفيض العرض النقدي.

– **تحليل السياسات البديلة** : دراسة وتحليل دقيق لكل البدائل المقترحة وتحديد الآثار التي سوف تترتب على ذلك، كما ينبغي دراسة وتحليل الخلفية التاريخية للحل المقترح بغية معرفة الآثار السلبية والايجابية للحل المطبق في الماضي، وعند التأكد من ملائمة السياسة المختارة للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الحالية يتخذ قرار بتبني هذه السياسة.

المطلب الثاني : أدوات السياسة الاقتصادية

لقد اجمع علماء الاقتصاد على وجود ثلاث سياسات رئيسية تستخدمها الدولة من أجل تصحيح مسار النشاط الاقتصادي : السياسة النقدية والسياسة المالية والسياسة التجارية. كما يمكن إيجاد سياسات أخري فرعية مرتبطة بقطاعات معينة مثل السياسة الصناعية والسياسة الزراعية وسياسة الإصلاح الضريبي.

– **السياسة المالية** : ترتبط السياسة المالية ارتباطا وثيقا بالتصرفات الاقتصادية اليومية للأفراد وذلك من خلال الضرائب التي يدفعونها ومجالات الإنفاق العام الذي يستفيدون منه، لذلك تعتبر أداة هامة تستخدمها الدولة من أجل إدارة النشاط المالي بالطريقة التي يتطلبها وضع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية لفترة معينة.

- **السياسة النقدية :** ترتبط السياسة النقدية بالمعطيات النقدية التي تمكّن السلطة النقدية (البنك المركزي) من التأثير على الكتلة النقدية من خلال مجموعة من الإجراءات والتدابير والقرارات بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية لفترة زمنية محددة.

- **السياسة التجارية :** ترتبط السياسة التجارية بمعطيات العلاقات التجارية للدولة مع البلدان الأخرى، وتتمثل في مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة بغرض التأثير على الصادرات والواردات من بغية معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات.

الفصل الثاني : السياسة المالية

المبحث الأول : مفهوم السياسة المالية

المطلب الأول : نشأة السياسة المالية

لقد تم اشتقاق مصطلح السياسة المالية من الكلمة الفرنسية "Le fisc" التي تعني حافظة النقود، لهذا فان هذا المصطلح كان مرادفا لمصطلح المالية العامة التي تهتم بدراسة النفقات العامة والإيرادات العامة وسياسة الدين العام. فقد كان هذا المفهوم ينصب على كيفية إشباع الحاجات العامة للدولة التي تتطلب إنفاقا عاما وكيفية الحصول على الموارد التي تمول هذا الإنفاق، ومن ثم ركز علماء الاقتصاد آنذاك على مبادئ الموازنة العامة وضمان توازنها (تساوي النفقات العامة مع النفقات العامة). لكن بعد حدوث أزمة الكساد العالمي سنة 1929 وانتشار أفكار عالمي الاقتصاد ج. م. كينز وألفن هانس تغير مفهوم مصطلح السياسة المالية وأصبح مرتبط بمجهودات الحكومة لتحقيق الاستقرار وضمان توازن النشاط الاقتصادي باستخدام الإيرادات العامة والنفقات العامة.

المطلب الثاني : تعريف السياسة المالية

لقد عرفت السياسة المالية بأنها مجموعة القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي بأكبر كفاءة ممكنة، لتحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة. أي الطريق الذي تنتهجه الحكومة في التخطيط العام للإنفاق العام وتدبير وسائل تمويله كما يظهر في الموازنة العامة للدولة.

المطلب الثالث : أهداف السياسة المالية

يمكن تلخيص أهداف السياسة المالية في العناصر التالية

– تصحيح مسار عملية التنمية الاقتصادية من خلال التدخل في مراحل الدورة الاقتصادية.

– رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنفاق العام على مشاريع البنية التحتية التي تكون رأس المال الاجتماعي.

– معالجة التضخم من خلال زيادة الإيرادات الضريبية أو تقليل الإنفاق العام لامتصاص القدرة الشرائية للأفراد.

المبحث الثاني : أدوات السياسة المالية

تتكون أدوات السياسة المالية من النفقات العامة والإيرادات العامة والموازنة العامة. تستخدم هذه الأدوات من خلال زيادة أو تقليص النفقات، زيادة أو تخفيض الضرائب، استحداث فائض أو عجز في الموازنة العامة (الدين العمومي).

المطلب الأول : مفهوم النفقات العامة وآثارها الاقتصادية على متغيرات الاقتصاد الكلي

1- مفهوم النفقة العامة

النفقة العامة هي مجموع الأموال التي تقوم الدولة بصرفها خلال فترة زمنية معينة (سنة) بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه.

2- الآثار الاقتصادية للنفقات العامة على متغيرات الاقتصاد الكلي

- **الاستهلاك :** تؤدي النفقات العامة الى زيادة استهلاك المجتمع من خلال تدعيم الدولة للسلع والخدمات، ومن خلال الإنفاق على إنشاء مشاريع البنية التحتية التي تستوعب عمالا يتقاضون أجورا تخصص للاستهلاك، وكذلك من خلال إعانات البطالة والمعاشات التي تذهب بدورها الى الاستهلاك.

وهكذا فان النفقات العامة تؤثر على الطلب الكلي وبالتالي على الاستخدام والدخل الوطني ومن ثم رفع معدلات النمو الاقتصادي ودفع عجلة التنمية.

- **الإنتاج :** تؤدي النفقات الرأسمالية الى تكوين رؤوس الأموال العينية ومن ثم إحداث زيادة مباشرة في الإنتاج وبالتالي زيادة الناتج الداخلي الخام وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي. أما

النفقات العامة الاجتماعية (النفقات المخصصة لإنتاج الخدمات العلمية والطبية والثقافية والتعليمية) فتؤدي الى تكوين رأس المال البشري وبالتالي رفع وتحسين الإنتاجية ومنه زيادة الإنتاج. كما تؤدي النفقات العامة على الدفاع والأمن والعدالة الى تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي وبالتالي تساعد على جذب الاستثمارات ورفع الطاقة الإنتاجية.

- **توزيع الدخل :** تساعد النفقات العامة على الخدمات والمشاريع على تحقيق العدالة في توزيع المداخيل، حيث تمول هذه النفقات بالضرائب التي يتحملها ذوي المداخيل المرتفعة ويستفيد منها ذوو المداخيل المنخفضة.

- **البطالة :** إن زيادة النفقات في مجال المشاريع العامة الجديدة مثل إنشاء المطارات أو الطرقات أو الجسور يؤدي الى خلق فرص عمل وبالتالي استعاب العاطلين عن العمل.

المطلب الثاني : مفهوم الإيرادات العامة وآثارها على متغيرات الاقتصاد الكلي

1- مفهوم الإيرادات العامة

تتكون الإيرادات العامة من مجموع الأموال التي تحصل عليها بصفتها السيادية (الضرائب والرسوم) أو من أنشطتها وأملاكها الخاصة (الدومين العام والخاص) أو القروض الداخلية والخارجية. تختلف مصادر الإيرادات العامة باختلاف الخدمات العامة التي تقدمها الدولة لأفراد مجتمعها.

2- الآثار الاقتصادية للإيرادات العامة على متغيرات الاقتصاد الكلي

- **الاستهلاك والإنتاج** : إن فرض ضريبة مباشرة على المداخيل المنخفضة يؤدي الى انخفاض الاستهلاك والإنتاج وبالتالي انخفاض الدخل الوطني ومن ثم تقليص إيرادات الدولة. أما في حالة فرض ضريبة غير مباشرة على السلع الكمالية فان هذا يؤدي الى انخفاض الاستهلاك لكن لا يؤثر على قدرة المنتجين على الإنتاج. وهكذا فإن فرض الضرائب المباشرة أو غير المباشرة يسمح للدولة بتوجيه الاستهلاك والإنتاج تبعا للوضع الاقتصادي السائد.

- **الادخار والاستثمار** : فرض الضرائب المباشرة يؤدي الى انخفاض قدرة الأفراد على الادخار ومن ثم تقليص استعدادهم على الاستثمار. الضرائب غير المباشرة على السلع الكمالية فإنها تشجع الأفراد على الادخار، أما الضرائب غير المباشرة على السلع الضرورية فإنها تقلل من الادخار.

- **إعادة توزيع المداخيل** : إن فرض الضرائب المباشرة التصاعدية مع توجيه الضريبة الى الخدمات العامة يساعد الدولة على إعادة توزيع الدخل بطريقة اقرب الى العدالة.

العمالة : إن فرض ضريبة على ذوو المداخيل المنخفضة يؤدي الى إقبال هؤلاء على العمل من خلال لجوئهم إلى الساعات الإضافية لتعويض ما اقتطع منهم كضريبة. أما فرض ضريبة على أصحاب المداخيل المرتفعة (المهن الحرة) قد يؤدي بهؤلاء التخلي عن العمل أو تقليصه.

المطلب الثالث : الموازنة العامة

تتكون الأداة الثالثة للسياسة المالية من الموازنة العامة التي تتشكل من الإيرادات العامة والنفقات العامة، تظهر هذه المعطيات في وثيقة رسمية مصادق عليها من طرف السلطة التشريعية تسمى الموازنة العامة للدولة، تعرف هذه الوثيقة بأنها تقدير مفصل لنفقات الدولة وإيراداتها للسنة القادمة.

تستخدم الموازنة العامة كآلية لتصحيح الخلل الاقتصادي من خلال ما يسمى بالعجز الموازني المقصود (نظرية كينز) الذي يغطى بالإيرادات غير العادية والمتمثلة في القروض الداخلية أو الخارجية (الدين العام) من أجل زيادة الإنفاق العام خاصة الإنفاق الرأسمالي أو الاستثماري الذي يؤدي الى تراكم رؤوس الأموال ورفع القدرة الإنتاجية وبالتالي امتصاص البطالة.

المبحث الثالث : اتجاهات السياسة المالية

المطلب الأول : الاتجاه التوسعي

تستخدم السياسة المالية التوسعية إذا كان الوضع الاقتصادي يعاني من حالة الكساد (انخفاض مستويات التوظيف وتراجع في معدل النمو الاقتصادي) الناتج عن انخفاض الطلب الكلي. لتجاوز هذا الخلل الاقتصادي نتبع سياسة مالية توسعية بهدف زيادة الطلب الكلي من خلال زيادة النفقات العامة أو تخفيض الضرائب أو الاثنين معا.

المطلب الثاني : الاتجاه الانكماشي

تستخدم السياسة المالية الانكماشية في حالة التضخم (ارتفاع المستوى العام للأسعار) التي تتميز باختلال توزيع الدخل والثروة بين فئات المجتمع المختلفة وانخفاض معدلات الاستثمار واختلال معدلات النمو الاقتصادي فيما بين القطاعات. كل هذه الإختلالات ناجمة عن زيادة في الطلب الكلي لذا فان معالجة هذا الوضع يتم بإتباع سياسة مالية انكماشية للقضاء على فائض الطلب الكلي وذلك بتخفيض الإنفاق العام أو زيادة الضرائب، للحد من التضخم وتحقيق استقرار المستوى العام للأسعار.

الفصل الثالث : السياسة النقدية

المبحث الأول : مفهوم السياسة النقدية

السياسة النقدية أداة من أدوات السياسة الاقتصادية الظرفية تستخدمها الدولة من خلال سلطاتها النقدية للتدخل في النشاط الاقتصادي من أجل تصحيحيه.

المطلب الثاني : تعريف السياسة النقدية

يمكن القول أن مفهوم السياسة النقدية مرتبط بظهور البنوك المركزية وتطورها من خلال الإيديولوجيات الاقتصادية التي عرفها الفكر الاقتصادي والتي اهتمت بدراسة النقود باعتبارها محورا للسياسة النقدية.

لقد تعددت تعاريف السياسة النقدية وفقا الإيديولوجيات الاقتصادية التي توالت عبر تاريخ الفكر الاقتصادي وسنقتصر في هذه الدراسة على البعض منها حيث عرفها البعض بأنها مجموعة القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتحكم في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة خلال لفترة زمنية معينة.

المطلب الثاني : أهداف السياسة النقدية

عموما يمكن تلخيص أهداف السياسة النقدية في العناصر التالية :

- إحكام الرقابة على التضخم النقدي والمحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار.
- تحقيق التشغيل الكامل.
- تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة.
- المحافظة على توازن ميزان المدفوعات والاستقرار الخارجي للعملة.

المبحث الثاني : أدوات السياسة النقدية

تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال السلطة النقدية (البنك المركزي) من أجل امتصاص السيولة الفائضة أو توفير أرصدة نقدية بما يناسب الوضع الاقتصادي السائد، وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات نقسمها إلى أدوات كمية وأخرى نوعية.

المطلب الأول : الأدوات الكمية أو الأدوات غير المباشرة

يطلق على هذه المجموعة بالأدوات التقليدية لأنها تطورت مع تطور البنوك المركزية، تتكون من الوسائل التي تؤثر في حجم الائتمان وفي تكلفته (معدل الفائدة) وبالتالي تمكّن من التأثير على العرض النقدي في الاقتصاد.

- **سياسة سعر إعادة الخصم :** سعر إعادة الخصم هو سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي نظير خصمه لأذونات الخزانة والأوراق المالية والتجارية التي تملكها البنوك التجارية، من أجل تزويدها بالسيولة النقدية ورفع قدرتها على منح الائتمان. يؤدي رفع هذا السعر الى زيادة أعباء البنوك التجارية وبالتالي امتناعها عن خصم أوراقها المالية والتجارية، ومن ثم تقليل قدرتها على منح القروض وانخفاض الكتلة النقدية المعروضة في السوق. أما في حالة خفض سعر إعادة الخصم فإن هذا يؤدي إلى رفع قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان وبالتالي زيادة العرض النقدي.

- **سياسة السوق المفتوحة :** يتدخل البنك المركزي في السوق النقدية من أجل زيادة أو تقليص النقود المتداولة حسب الظروف الاقتصادية السائدة، وذلك عن طريق بيع أو شراء الأوراق المالية والتجارية. تعتبر هذه الوسيلة الأكثر استعمالا في البلدان النامية.

على سبيل المثال في حالة التضخم يتدخل البنك المركزي بعرض ما بحوزته من أوراق مالية وتجارية للبيع بأسعار مغرية، ومن ثم يمتص العرض النقدي الفائض في السوق فيتقلص حجم السيولة وتنخفض قدرة البنوك التجارية على التوسع في منح الائتمان.

- **سياسة الاحتياطي القانوني :** يمثل الاحتياطي القانوني نسبة معينة من ودائع البنوك التجارية على شكل سائل، يحتفظ بها البنك المركزي كاحتياطات إجبارية دون مقابل (دون فوائد). تتحدد هذه النسبة وفقا للوضع الاقتصادي السائد، مثلا في ظروف الانكماش يخفض البنك المركزي هذه النسبة من أجل زيادة الاحتياطات لدى البنوك التجارية وبالتالي رفع قدرتها على منح الائتمان.

المطلب الثاني : الأدوات النوعية أو المباشرة

تتضمن أدوات السياسة النقدية النوعية أو المباشرة الوسائل التي يستخدمها البنك المركزي بهدف التأثير على نوعية القروض وتوجيهها بما تقتضيه الوضعية الاقتصادية السائدة.

- **سياسة تأطير القروض :** تتمثل هذه السياسة في تحديد البنك المركزي لسقف أعلى إجمالي للائتمان الذي تمنحه البنوك التجارية خلال السنة. هذا السقف يتغير وفقا لنوع القروض الممنوحة، وكل تجاوز لهذا الإجراء يعاقب بوضع احتياطات إضافية كبيرة لدى البنك المركزي مما يؤدي إلى انخفاض أرباحها، وبالتالي انخفاض قدرتها عل منح القروض. في حالة التضخم تعمل سياسة تأطير القروض على منح الائتمان للقطاعات ذات الأولوية والتي لم تتسبب في إحداث التضخم.

- **سياسة أسعار الفائدة :** تسعى البنوك التجارية من خلال التوسع في منح القروض إلى الحصول على فوائد أكبر من التكلفة التي تتحملها في عملية إدارتها لهذه القروض، وفي إطار

تنظيم البنك المركزي للنقود المتداولة في السوق، والتأثير عليها بما يناسب الوضع الاقتصادي السائد يمكنه إلزام البنوك التجارية بالتعامل بأسعار فائدة معينه لمختلف الودائع والقروض الممنوحة لبعض القطاعات الاقتصادية. بإتباع هذه السياسة يمكن للبنك المركزي تشجيع الادخار وتوجيهه نحو مجالات استثمار محددة.

- **سياسة الإقناع الأدبي** : من خلال هذه السياسة يقوم البنك المركزي بتقديم إرشادات وتوجيهات للبنوك التجارية قصد إقناعها بتنفيذ سياسة ائتمانية معينة كي تتصرف بالاتجاه الذي يرغبه. فإذا كانت وضعية النشاط الاقتصادي تقتضي التقليل من منح القروض فإن البنك المركزي سيطلب ذلك من البنوك التجارية دون اللجوء إلى اتخاذ إجراءات كمية، وقد تلتزم هذه الأخيرة بهذه التعليمات نظرا للعلاقة الوثيقة بينها وبين البنك المركزي باعتباره الملجأ الأخير للاقتراض.

المبحث الثالث : اتجاهات السياسة النقدية

المطلب الأول : الاتجاه التوسعي

تستخدم الدولة السياسة النقدية التوسعية في حالة الانكماش التي تتميز بانخفاض معدل النمو الاقتصادي وانتشار البطالة. لمعالجة هذا الوضع الاقتصادي المختل يطبق البنك المركزي أدوات السياسة النقدية التي تحد من الوضع الانكماشي عن طريق رفع الكتلة النقدية، وذلك من خلال عملية شراء الأوراق المالية والتجارية في السوق المفتوحة أو تخفيض سعر إعادة الخصم أو تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني. نتيجة لهذه الإجراءات ترتفع قدرة البنوك التجارية على خلق النقود وخلق الائتمان وبالتالي يزداد العرض النقدي وتنتهي وضعية الانكماش ويرتفع كل من الاستثمار والتشغيل والنمو الاقتصادي.

المطلب الثاني : الاتجاه الانكماشي

تستخدم السياسة النقدية الانكماشية للحد من التضخم أو تخفيض عجز ميزان المدفوعات، وذلك عن طريق تخفيض العرض النقدي من خلال عملية البيع في السوق المفتوحة أو رفع سعر إعادة الخصم أو رفع الاحتياطي القانوني. هذه الإجراءات تحد من قدرة البنوك التجارية عل منح الائتمان وبالتالي انخفاض كمية النقود ومن ثم ينخفض العرض النقدي مما يؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار وعودتها إلى مستوياتها الطبيعية، وارتفاع قيمة النقود ومن ثم ارتفاع الصادرات وانخفاض الواردات وعودة التوازن الخارجي.

الفصل الخامس : السياسة التجارية

المبحث الأول : مفهوم السياسة التجارية

السياسة التجارية أداة من أدوات السياسة الاقتصادية تستخدمها الدولة للتدخل في النشاط الاقتصادي من أجل المحافظة على التوازن الخارجي. تختلف أدوات تطبيقها حسب اتجاه السياسة المتبعة.

المطلب الأول : تعريف السياسة التجارية

السياسة التجارية مجموع الإجراءات التي تلجأ إليها الدولة لتنظيم علاقاتها الاقتصادية مع الدول الأخرى في مجالات التبادل السلعي والخدمي وأسعار الصرف والاستثمار، بغية تحقيق أهداف معينة تتفق مع أهداف السياسة الاقتصادية والسياسات العامة للمجتمع.

كما تعرف بأنها مجموع التشريعات واللوائح الرسمية التي تستخدمها الدولة للتحكم والسيطرة على نشاط التجارة الخارجية في مختلف دول العالم والتي تعمل على تحرير أو تقييد النشاط التجاري الخارجي من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي.

المطلب الثاني : أهداف السياسة التجارية

1- الأهداف الاقتصادية : تتكون من مجموعة من الأهداف تصب كلها في تحقيق التنمية الاقتصادية :

- حماية الصناعات الناشئة.
- المحافظة على التوازن الخارجي.
- إيجاد موارد مالية إضافية لتمويل الإنفاق العام للدولة.

– حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية مثل الضخم والانكماش.

– حماية الاقتصاد الوطني من سياسة الإغراق التي تمارسها الدول الأخرى.

2- الأهداف الاجتماعية : تتكون من مجموعة من الأهداف تصب كلها في تحقيق تنمية ذات طابع اجتماعي :

– المحافظة على الصحة العامة لأفراد المجتمع من خلال حضر التعامل بالسلع المضرة بالصحة.

– حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية الهشة كالمزارعين وصغار المنتجين أو منتجي السلع الحيوية في المجتمع.

– إعادة توزيع الدخل الوطني بين فئات المجتمع.

3- الأهداف الإستراتجية والسياسية :

– توفير الأمن الاقتصادي والعسكري.

– توفير الاكتفاء الذاتي، خاصة الأمن الغذائي.

– توفير احتياجات الدولة من السلع ذات الطابع الاستراتيجي مثل الطاقة خاصة في أوقات الحروب والأزمات.

المبحث الثاني : أدوات السياسة التجارية

– **الرسوم الجمركية :** الرسوم الجمركية ضرائب مباشرة تفرضها الدولة على السلع العابرة لحدودها. الأصل فرض هذه الضريبة يكون على الواردات فقط، لكن قد تضطر الدولة لفرضها على الصادرات في ظروف معينة.

– **نظام الحصص أو رخص الاستيراد :** نظام الحصص تحدد بموجبه الدولة كمية الواردات التي يمكن استيرادها من سلعة معينة خلال فترة زمنية معينة، وقد تخصص لكل مصدر من مصادر الاستيراد نصيبا معينا من الحصة تنفرد بتحديده طبقا لأساس تحدده بالاتفاق مع كل دولة من الدول المنتجة للسلعة.

– **سياسة الحظر أو المنع :** في ظل ظروف معينة تمنع الدولة استيراد أو تصدير بعض السلع أو منع التعامل مع بعض الدول. يمكن تلخيص الأسباب التي تجعل الدولة تلجأ إلى هذه الأداة فيما يلي :

- في ظروف الحرب تمنع الدولة التعامل مع مواطني دول الأعداء، كما تمنع تصدير السلع الضرورية من أجل حصار هذه الدول ومواصلة الحرب.

- حضر استيراد بعض السلع المضرة بالصحة كالمخدرات والمشروبات الكحولية، كما يمكن أن تمنع الدولة التعامل التجاري مع دولة أخرى لأسباب صحية كانتشار الأوبئة في هذا البلد.
- قد تحضر الدولة كل التبادلات التجارية مع العالم الخارجي من أجل محاولة العيش في الاكتفاء الذاتي، مثل ما حدث في ألمانيا قبل الحرب العالمية الأخيرة.

مع العلم أن هذه السياسة فشلت نظرا لعدم تمكن أي دولة أن تعيش معزولة عن العالم الخارجي لمدة طويلة.

– **إعانات التصدير** : تتكون هذه الإعانات من كافة المساعدات التي تمنحها الدولة لمنتجي أو مصدري السلع لتحسين مستوى تنافسيتها خارج الحدود الوطنية، وتمكينهم من بيعها بأسعار تقل عن أسعار المنافسين الأجانب. تأخذ هده الإعانات الأشكال التالية :

- إعفاءات ضريبية مثل ما عملت به فرنسا بالنسبة لنتج السكر.
- تخفيض تكاليف النقل المملوكة للحكومة مثل النقل بالسكك الحديدية.
- منح المنتجين أو المصدرين لهذه السلعة تسهيلات بنكية كالقروض بمعدلات فائدة ضئيلة.
- دمج الإعانة في الرسم الجمركي المعاد حيث يزيد المبلغ الذي يدفع عند التصدير عن الرسم السابق تحصيله عند استيراد المواد الخام.

– **سياسة الإغراق** : يتمثل هذا الإجراء في بيع السلع في السوق الخارجي بأسعار اقل بكثير من أسعار السوق الداخلي. تشترط سياسة الإغراق ما يلي :

- عملية البيع في الخارج تتم بسعر أقل من أسعار الدولة المصدرة.
- البيع في الخارج بسعر أقل من أسعار الدولة المستوردة.
- البيع بسعر أقل من تكلفة الإنتاج في الدولة المصدرة

تطبيق هذه السياسة يتم بشكل مؤقت إلى أن يتحقق للمنتج تصريف الفائض المكدس من السلع في السوق الأجنبي أو القضاء على المنافسة أو الانفراد بالبيع فيه.

– **الاتفاقيات التجارية** : توفر الاتفاقات التجارية مزايا عديدة لأعضائها من خلال مجالاتها المختلفة وتساهم في تنمية منطقة الاتفاقيات حيث تشمل لوائح السلع المتبادلة والمزايا الممنوحة. تعتبر هذه الاتفاقيات جزءا أساسيا من الخطط لغالبية البلدان المتقدمة والنامية.

– **سياسة الصرف الأجنبي** : تستخدم الدولة سياسة تغيير أسعار العملة الوطنية بالعملات الأجنبية للتأثير على طلب وعرض الصرف الأجنبي وذلك من أجل رفع أو خفض أسعار السلع الوطنية. مثلا رفع سعر صرف العملة الوطنية بالعملات الأجنبية يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع

الوطنية مقومة بالعملات الأجنبية في السوق الداخلي، وانخفاض أسعار السلع الأجنبية مقومة بالعملة الوطنية في السوق الداخلي. هذا الإجراء يؤدي إلى انخفاض الطلب الأجنبي على الصادرات الوطنية وارتفاع الطلب على الواردات من الخارج. أما في حالة خفض سعر صرف العملة يحدث العكس حيث ترتفع الصادرات وتنخفض الواردات.

- **سياسة الاتجار الحكومي :** يمكن للدولة أن تحتكر كل عمليات التجارة الخارجية أو البعض منها من خلال هيئاتها ومؤسساتها التي تقوم بعمليات الاستيراد والتصدير.

المبحث الثالث : اتجاهات السياسة التجارية

المطلب الأول : السياسة التجارية الحمائية

يقصد بالسياسة التجارية الحمائية كل الإجراءات والقيود التي تتخذها الدولة من أجل حماية الصناعات المحلية خاصة الناشئة منها من خطر منافسة الواردات الأجنبية.

يستند مؤيدي هذا الاتجاه على مجموعة من الحجج الاقتصادية والاجتماعية والسياسية نلخصها فيما يلي :

1- الحجج الاقتصادية : السياسة التجارية الحمائية تساهم في تحقيق الاستقلال الاقتصادي وضمان الأمن الاقتصادي.

الحرية التجارية قد تؤدي إلى تبعية الدولة للاقتصاد العالمي من حيث تامين حاجتها الأساسية من المواد الأولية والغذائية وغيرها، لذا يقع على عاتق الدولة ضمان الحد الأدنى من الاكتفاء الذاتي تحسبا لمثل هذا الوضع.

2- الحجج السياسية : تلجا الدولة إلى حماية الصناعات الإستراتجية الضرورية للدفاع على الوطن والتي لا يمكن تطورها إلا في ظل الحماية التجارية من المنافسة الأجنبية، كصناعة السفن والمطارات والأسلحة.

3- الحجج الاجتماعية : يعتقد البعض أن العلاقات التجارية الدولية تؤدي إلى كثرة الاختلاط و ذوبان الفوارق بين المجتمعات المختلفة ومن ثم فقدان الهوية الوطنية والحضارية لذا فان السياسة التجارية الحمائية تقيد هذه العلاقات للحفاظ على الهوية الوطنية.

المطلب الثاني : سياسة حرية التجارة

يقصد بسياسة حرية التجارة عدم تدخل الدولة في العلاقات التجارية الدولية بحيث تكون حرة خالية من القيود والعوائق التي تعيق تدفق السلع عبر الحدود من خلال إلغاء كافة الإجراءات التي تعرقل عملية التبادل الحر الداخلي والخارجي.

يستند أنصار حرية التجارة الخارجية على حجة أساسية مفادها الاستفادة من مزايا التخصص والتقسيم الدوليين للعمل، لأن هذه الأخيرة تعمل على زيادة الدخل العالمي وانخفاض أسعار السلع

والخدمات في الأسواق الدولية ؛ ومزايا أخرى ثانوية تتمثل في الاستفادة من منافع المنافسة التي تسود في ظل حرية التجارة.

ا

الفصل الخامس : السياسة الصناعية

المبحث الأول : مفهوم السياسة الصناعية

السياسة الصناعية إحدى أدوات السياسة الاقتصادية الهيكلية تستخدمها الدولة من أجل تعديل الهياكل الصناعية.

المطلب الأول : تعريف السياسة الصناعية

لقد ارتبط مفهوم السياسة الصناعية تاريخيا بتغير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الذي فرض ضرورة التخلي عن مفهوم الدولة الحارسة الذي نادى به المذهب الكلاسيكي واستبداله بمفهوم الدولة المتدخلة للاقتصادي الانجليزي كينز خلال ثلاثينات القرن العشرين وذلك بعد أزمة الكساد العالمي الكبيرة التي طالت كل الدول سنة 1929.

السياسة الصناعية مجموعة من الإجراءات والأدوات التي تستخدمها الدولة مثل التعريفة الجمركية وسعر الصرف وسعر الفائدة.....للتأثير على القرارات الصناعية والسلوك الصناعي وحماية الصناعات الناشئة.

كما عرفها آخرون بأنها مجموعة من الإجراءات التي تلجأ إليها الحكومات لتنفيذ سياسات معينة عبر عدة وسائل كالتعريفة الجمركية أو سعر الصرف أو سعر الفائدة من أجل التأثير على القرارات المتعلقة بالصناعات أو السلوكيات الصناعية وبالتالي تشجيع الصادرات أو إحلال الواردات.

المطلب الثاني : أنواع وأهداف السياسات الصناعية

1- أنواع السياسة الصناعية

يمكن تحديد أنواع السياسة الصناعية بالاعتماد على مجالات التدخل، فقد تقتصر هذه الأخيرة على الإجراءات المباشرة والتي تؤثر على العمليات الإنتاجية في قطاع إنتاجي معين أو منطقة جغرافية معينة، وقد تكون على نطاق واسع وعام وبشكل مباشر أو غير مباشر تؤثر في المحيط ككل وفي المدى الطويل.

- **السياسة الصناعية العمودية أو المباشرة**

يقصد بالسياسات الصناعية العمودية أو المباشرة مجموعة من الإجراءات في المدى القصير تتدخل الدولة بموجبها بشكل انتقائي ومباشر ونوعي في صناعات أو قطاعات معينة تبعا لتواجدها ضمن منطقة جغرافية محددة.

- **السياسات الصناعية الأفقية أو غير المباشرة**

يقصد بالسياسات الصناعية الأفقية مجموع الإجراءات والقرارات التي تتخذها الدولة من أجل التنمية الصناعية بشكل عام ودون التمييز بين فروع ومناطق النشاط الاقتصادي وبشكل دائم.

2- أهداف السياسة الصناعية

كما ورد في تعريف السياسة الصناعية فإن أهم أهدافها إحلال الواردات وتشجيع الصادرات

- سياسة إحلال الواردات

لقد دعت النظرية الكنزية إلى دور الدولة القائدة في دعم التصنيع عن طريق إستراتجية إحلال الواردات وحماية الصناعات الناشئة، تتضمن سياسة إحلال الواردات إتباع سياسة صناعية محلية تعتمد على إقامة صناعات محلية لإنتاج المنتجات التي كانت تستورد سابقا. وقد اعتبرت الصناعات الاستهلاكية هي المستهدفة بالدرجة الأولى لتطبيق هذه السياسة نظرا لبساطة التكنولوجيا المستخدمة في مثل هذه الصناعات ولتوفير الطلب المحلي على منتجاتها، في انتظار إحلال السلع الوسيطية والرأسمالية التي تحتاج إلى تكنولوجيا أكثر تطورا وبشكل تدريجي في وقت لاحق.

لكن تجربة البلدان النامية بينت أن هذه السياسات لم تكن مشجعة في كثير من الأحيان للأسباب التالية :

- غالبية المستفيدين هم الشركات الأجنبية التي تعمل في شراكة مع الصناعيين المحليين، حيث استفادت من الحوافز التي منحت للمستثمرين الأجانب وذلك بتحويل الجزء الكبير من الأرباح إلى الخارج.

- تعتمد الصناعات المحلية على الواردات من السلع الوسيطية والسلع الرأسمالية، ولحماية هذه الصناعات فإن الدولة تدعم هذه السلع وهذا ما يؤدي إلى اختلال التوازن الخارجي، هذا الوضع يصعب عملية استمرار اعتماد الصناعات المحلية على دعم الدولة.

- عملية تحرير سعر صرف العملة المحلية بهدف تشجيع الصناعة المحلية من خلال تسهيل استيراد السلع الوسيطية والرأسمالية بأسعار منخفضة ترتب عليها نتائج سلبية أدت إلى ارتفاع أسعار الصادرات وفقدان قدرتها على المنافسة.

- من بين أهداف سياسة إحلال الواردات توثيق الترابط الأمامي والخلفي بين مختلف الصناعات المحلية، لكن ارتفاع تكلفة مدخلات الصناعات المفترض أن ترتبط أماميا بصناعات إحلال الواردات وتفضيل هذه الأخيرة اقتناء مدخلاتها من الموردين الأجانب أدى إلى تعثر تحقيق الترابط الأمامي والخلفي لمختلف الصناعات.

- سياسة تشجيع الصادرات

نظرا للقيود الاقتصادية التي قد تواجه تطبيق سياسة إحلال الواردات، وفي ظل النتائج غير المشجعة التي رافقت تجارب بعض البلدان النامية، فقد اتبعت هذه الأخيرة سياسة صناعية أخرى تستهدف الأسواق الخارجية عوض السوق المحلي، وذلك من خلال إقامة صناعات خاصة ودعمها بمختلف الأدوات والوسائل.

المبحث الثاني : أدوات السياسة الصناعية ومبرراتها

المطلب الأول : أدوات السياسة الصناعية

1- سياسة الترخيص الصناعي

تعتبر سياسة الترخيص الصناعي من أهم أدوات السياسة الصناعية التي تؤثر على هيكل الصناعة، خاصة شروط الدخول إليها وبالتالي مستوى التركز فيها، وذلك من خلال تأثيرها مباشرة على عدد المؤسسات الصناعية، وبشكل غير مباشر من خلال تأثيرها على حجم المؤسسات الصناعية والحجم الكلي للصناعة.

من أهم معايير الترخيص الصناعي التي تستند إليها السلطات المعنية في منح رخص جديدة الطاقة الإنتاجية للمصانع مقارنة بحجم سوق السلعة المنتجة (الطلب الكلي) أي مدى وجود طاقة إنتاجية فائضة.

2- سياسة الحماية الجمركية

سياسة الحماية الجمركية للمنتجات المصنعة محليا ترجع لستينات القرن الماضي في الدول النامية بهدف تقليص الواردات وتشجيع الصناعة المحلية على إنتاج المنتجات البديلة من أجل حماية الصناعات الناشئة لفترة زمنية معينة وتعزيزها إلى حين تأهيلها للمنافسة الخارجية.

هذه السياسة لا تكلف خزينة الدولة بل تدر عليها موارد مالية من الرسوم الجمركية، غير أن هذه السياسة انحرفت عن هدفها حيث أصبحت تحمي المصنع الأجنبي إلى أجل غير معروف، مع العلم أن التراجع عن هذه السياسة تواجهه صعوبات نظرا لما تدره من مداخيل.

لتحقيق هذه السياسة ينبغي تحقق مجموعة من الشروط نلخصها فيما يلي :

- منتجات الصناعات الواجب حمايتها كافيا لتغطية نسبة كبيرة من حاجات السوق المحلي.
- منتجات الصناعات التي ينبغي حمايتها تتميز بدرجة عالية من الجودة حتى لا يتضرر المستهلك.
- أسعار المنتجات المصنعة محليا مرتفعة نسبيا عن أسعار المنتجات المستوردة المنافسة في السوق المحلي.
- يجب أن تتميز الصناعة المحمية بأهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني.

تقاس هذه الأهمية من خلال المؤشرات التالية :

- نسبة القيمة المضافة إلى الناتج الداخلي الخام والدخل الوطني.
- فرص العمل التي تخلقها هذه الصناعة.
- حجم رؤوس الأموال المستثمرة.
- الإمكانيات التي توفرها هذه الصناعة للقيام بصناعات أخرى أمامية وخلفية.

3- سياسة الائتمان الصناعي

سياسة الائتمان الصناعي تعني منح قروض ميسرة بهدف تشجيع وتحفيز المستثمرين على إنشاء مشروعات صناعية خاصة تحقق أهدافا عامة للصناعة المحلية.

من أجل تحقيق هدفها يمكن لهذه السياسة التأثير بأكبر فعالية وأكثر إيجابية من خلال تطبيق الإجراءات التالية :

- منح القروض بشكل مكثف للمؤسسات الصغيرة.

- تدعيم نشاطات البحث والتطوير في الصناعة لأن ذلك يؤدي إلى تحسين وتطوير منتجات بعض المؤسسات وبالتالي تميزها عن بقية المنتجات المنافسة ومن ثم تشكيل طلب جديد.

4- سياسة المشتريات الحكومية

سياسة المشتريات الحكومية تعني تفضيل الإدارات العمومية للمنتجات المصنعة محليا بغض النظر على السعر لأنها لا تركز عليه في عملية اتخاذ قرار الشراء، وذلك بهدف تشجيع وتدعيم الصناعات الوطنية في مواجهة منافسة المنتجات الأجنبية. وهكذا يمكن لهذه السياسة خلق طلب عمومي على هذه المنتجات وإنقاذ المؤسسات الصناعية عند كساد سلعها جراء المنافسة الأجنبية.

5- سياسة الامتيازات الضريبية

تعتبر السياسة الضريبية أداة من الأدوات التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي، ومن أجل تشجيع وتحفيز الصناعة المحلية تستخدم هذه السياسة لتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات الصناعية المرغوب فيها لتشجيعها والمحافظة عليها، وذلك من خلال الامتيازات الضريبية التي تمنحها لهذه الصناعات، كتأجيل مواعيد الدفع أو تخفيض معدلات الضريبة أو إعفاءات ضريبية أو تطبيق نظام ضريبي تصاعدي على الإرباح .

6- سياسة سعر الصرف

يقصد بسياسة سعر الصرف تحديد سعر للعملة الوطنية بما يتلاءم مع أهداف السياسة الصناعية. لحماية منتجات الصناعة المحلية تقوم الدولة بتخفيض سعر الصرف مما يجعل الأسعار النسبية للمنتجات المستوردة في السوق المحلي أكبر وأسعار المنتجات المصنعة محليا

أقل وهذا ما يؤدي إلى تشجيع الصادرات المنتجات المحلية والتقليل من واردات المنتجات الصناعات الأجنبية.

7- سياسة مكافحة الاحتكار

إن ظاهرة الاحتكار الكامل نادرة الوجود إلا إذا تعلق الأمر ببراءة اختراع لمنتج هام، في هذه الحالة يمكن للدولة منح المنتج حق الاحتكار وذلك بأن تعطيه الحماية الكافية في السوق حيث يصبح المنتج الوحيد لفترة زمنية محددة، ويشترط في ذلك أن تكون السلعة المنتجة تتعلق بالصحة العامة للمواطن وأمنه واستقراره وأن تكون المؤسسة ملكا لها.

لمكافحة ظاهرة الاحتكار في المجال الصناعي تستعمل الدولة الأداة التشريعية لوضع القوانين والقواعد الإجبارية لمواجهة كل محاولة للاحتكار.

8- سياسة التسعير

تتدخل الدولة في القطاع الصناعي لتحديد أسعار بعض السلع عوض تركها لقوى السوق، فقد تحدد الدولة سعر أقصى لا يمكن تجاوزه بالنسبة للسلع الضرورية خاصة الاستهلاكية منها للمحافظة على مصلحة أصحاب الدخول المنخفضة. وقد تفرض حد أدنى للسعر بغرض المحافظة على مصلحة الصناعيين.

المطلب الثاني : مبررات السياسة الصناعية

للتأثير على القرارات الصناعية تستخدم الدولة مجموعة من الأدوات بهدف حماية الصناعات الناشئة ودعمها غير أن هذه الحماية أثارت وجهات نظر اقتصادية مختلفة بين مؤيد ومعارض.

فقد تناول المعارضون للحماية أثرها السلبي المتمثل في تكلفة الحماية التي تنقسم إلى قسمين : قسم مرتبط بالتكلفة المرافقة لإنتاج كمية إضافية من السلعة المعنية الناتجة عن الحماية والدعم الذي تقدمه الدولة والذي يستمر لمدة طويلة (ما حدث في البلدان النامية) وما ينجم عنه من عجز في الموازنة العامة للدولة وارتفاع الديون الخارجية ؛ أما القسم الثاني من التكلفة فإنه مرتبط بخسارة المستهلك المعبر عنها بارتفاع أسعار السلع المحمية وانخفاض مستوى الاستهلاك.

أما المؤيدون للحماية فإنهم يعتقدون أن حماية الصناعات الناشئة وإحلال الواردات يساعد في تحفيز التصنيع ورفع مستوى الرفاهية العامة من خلال ارتفاع الدخل مستقبلا الذي يفوق تكلفة الحماية التي تطرق لها المعارضين للحماية.

الفصل السادس : السياسة الزراعية

المبحث الأول : مفهوم السياسة الزراعية

المطلب الأول : تعريف السياسة الزراعية

يزخر الفكر الاقتصادي بتعريفات مختلفة لمفهوم السياسة الزراعية نعرض بعضها على سبيل المثال، فقد عرفها البعض بأنها مجموعة من الإجراءات والقواعد والأساليب تهدف إلى تحقيق أهداف معينة، تعمل على إحداث تغيرات نوعية في هيكل القطاع الزراعي، تتعلق هذه الأخيرة بتركيب المحاصيل والبنية الحيازية للأراضي الزراعية والتقنية الإنتاجية وبنية الصادرات وغيرها.

وعرفها البعض الآخر بأنها مجموعة من التوجيهات والقرارات التي تستخدمها الدولة بموجب القوانين والتشريعات والبرامج من أجل تحقيق الأمن الغذائي وتحديد أنماط الحيازة الزراعية وسياسات الإنتاج وتركيب المحاصيل.

المطلب الثاني : أنواع السياسة الزراعية

يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع للسياسة الزراعية :

1- سياسة الثورة الزراعية

ساد هذا النوع في البلدان التي تتبنى الإيديولوجية الماركسية، تقوم على إعادة ملكية الأراضي الزراعية للشعب ووضعها تحت تصرف المزارعين للعمل فيها لمصلحتهم ومصلحة كل أفراد المجتمع، الهدف الأساسي لهذا النوع هو رفع الكفاءة الإنتاجية للقطاع الزراعي، عرفت فشلا في أغلب الحالات نظرا لتغلب الجانب السياسي على الضرورات الاقتصادية وعوامل أخرى.

2- سياسة التوجيه الزراعي

سادت سياسة التوجيه الزراعي في بلدان أوروبا الغربية التي تتبنى مبدأي الحرية الاقتصادية وتدخل الدولة عند الضرورة. تهدف هذه السياسة إلى تحسين فعالية النشاط الزراعي، وقد أعطت نتائج ايجابية حيث أدت إلى زيادة الفائض الاقتصادي الزراعي.

3- سياسة الإصلاح الزراعي

سياسة الإصلاح الزراعي تقوم على إحداث تغيرات في الحقوق المتعلقة بملكية العقارات الزراعية، وضمان عدالة توزيع الدخل والثروة، وتنظيم العلاقات الإنتاجية الزراعية بين ملاك الأراضي ومستأجريها، وتدريب الفلاحين وإرشادهم وتنظيمهم من خلال إنشاء تعاونيات، وتوفير الموارد المالية بشروط ميسرة ومساعدتهم في تسويق منتجاتهم.

تهدف هذه السياسة إلى تجاوز علاقات الإنتاج القديمة وتشجيع أساليب الاستغلال الزراعي الرأسمالي بهدف زيادة فعالية النشاط الزراعي، والعمل على إيجاد نوع من التوازن في مجال الاستثمارات بين القطاعين الزراعي والصناعي.

ظهرت هذه السياسة في البلدان النامية وبعض دول أوروبا (اسبانيا وايطاليا) وقد حققت نتائج ايجابية إلا أنها لا تضاهي النتائج التي حققتها سياسة التوجيه الزراعي.

المطلب الثالث : أهداف السياسة الزراعية

1- تحقيق الكفاءة الاقتصادية في القطاع الاقتصادي من خلال رفع إنتاجية كل الموارد الاقتصادية اللازمة لتنمية الطاقة الإنتاجية الزراعية وذلك بتحقيق أقصى دخل ممكن من الموارد الزراعية المستخدمة بأقل قدر ممكن من الموارد.

2- زيادة صادرات المنتجات الزراعية من خلال التركيز على إنتاج المحاصيل التي تتميز بميزة نسبية تصديرية وذلك من أجل توفير العملة الصعبة اللازمة لتمويل التنمية الاقتصادية.

3- تحقيق العدالة في توزيع الدخل في القطاع الزراعي وفيما بين هذا الأخير والقطاعات الأخرى، وذلك من خلال الحد من الفوارق بين المستويات المختلفة للمعيشة والدخل، ووضع حدود دنيا لمستوى المعيشة.

المبحث الثاني : أدوات السياسة الزراعية

المطلب الأول : الأدوات التي تؤثر مباشرة على أسعار المنتجات الزراعية

إن معظم المنتجات الزراعية هي منتجات تجارية تتحدد أسعارها في السوق العالمي لذا تتدخل الدولة لمحاولة تعديل الأسعار السائدة التي تواجه شريحتين متعارضتين من حيث المصالح : المزارعين والمستهلكين.

1- السياسة التجارية

- التعريفة الجمركية على الواردات : تؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية المستوردة وانخفاض أسعار المنتجات المحلية وبالتالي تمثل حماية للمزارعين المحليين وعبئ إضافي بالنسبة للمستهلك ومورد مالي لخزينة الدولة.

- التعريفة الجمركية على الصادرات : تؤدي إلى انخفاض أسعار المنتجات المحلية في السوق المحلي وتمثل عبئ ضريبي على المزارع وإعانات بالنسبة للمستهلك وإيراد يدخل لخزينة الدولة.

- حصص الإستيراد : تحديد الكميات المستوردة من خلال التراخيص الممنوحة للمستوردين، تؤدي إلى انخفاض العرض المحلي ومن ثم ارتفاع أسعار المنتجات في السوق المحلي وبذلك تمثل إجراء مقنع لحماية المزارع. من جهة أخرى تحصل الدولة على إيرادات مقابل التراخيص المقدمة.

– حصص الصادرات: تفرض عادة من طرف الاتفاقيات الدولية، تحديد الكميات المصدرة يؤدي إلى انخفاض العرض الخارجي وارتفاع العرض الداخلي ومن ثم انخفاض أسعار المنتجات الزراعية في السوق الداخلي.

2- الأدوات الضريبية

– الرسوم على المنتجات الزراعية لا تخدم مصلحة شريحة كبيرة في المجتمع : المزارع لأنها تؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج ومن ثم ارتفاع الأسعار وانخفاض الطلب عليها ؛ المستهلك الذي يتحمل عبئ هذه الرسوم، ويترتب على هذا الوضع آثار سلبية على الإنتاج الزراعي. لذا لتدعيم القطاع الزراعي ينبغي إعفاء المزارعين من الضرائب.

– الإعانات : بغرض تخفيض أسعار المواد الاستهلاكية تلجأ الدولة إلى منح إعانات لدعم المنتجات الزراعية الغذائية من أجل تشجيع وتكثيف إنتاج بعض المنتجات ذات الاستهلاك الواسع، أو توسيع إنتاج بعض المنتجات الزراعية ذات المردودية المالية المنخفضة.

3- سياسة سعر الصرف

إن تقييم سعر العملة الوطنية بأكثر من قيمتها الحقيقية يؤدي إلى الإخلال بتوازن ميزان المدفوعات وبالتالي ارتفاع الواردات وانخفاض الصادرات وعدم قدرة المنتجات المحلية على منافسة المنتجات الأجنبية في السوق المحلي، لذا فإن تخفيض سعر صرف العملة الوطنية يعني ارتفاع قيمتها وبالتالي ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية الأجنبية في السوق المحلي وانخفاض أسعار المنتجات الزراعية الوطنية في السوق الخارجي ومنه زيادة صادرات المنتجات الزراعية. أما رفع سعر صرف العملة الوطنية فإنه يؤثر سلبا على القطاع الزراعي خاصة وأن هذه الأداة تمثل القوة الأكثر تأثيرا على أسعار المنتجات الزراعية لأن القطاع الزراعي يتأثر بدرجة كبيرة بالتجارة الخارجية لأن أسعار منتجاته تتحدد بشكل كبير في الأسواق الخارجية.

4- السياسات القطاعية

– الأسعار الإدارية : هذه الأسعار مستقلة عن قوى العرض والطلب، تتحدد بشكل مسبق وتهدف إلى الحفاظ على سعر السوق في مستوى معين، تستخدم خاصة بالنسبة للمنتجات الغذائية واسعة الاستهلاك كي يستفيد منها المستهلكين أصحاب الدخول المنخفضة.

للتحكم في هذه الأسعار ومواجهة مشكلة الاحتكار الذي يمارسه الوسطاء في أسواق الجملة تتحمل الدولة من خلال الجمعيات التعاونية والمؤسسات الحكومية عبئ العملية التسويقية للمنتجات الزراعية.

– الأسعار المضمونة الأقل : تحدد الدولة سعر أدنى للمنتجات الزراعية وتترك الحرية للمزارعين للزيادة. تستخدم هذه الأسعار من أجل حماية مصلحة المزارعين.

هذه الأداة تتطلب من الحكومة الاستعداد لشراء أي كمية معروضة إضافية بالحد المضمون للسعر.

– الأسعار المستقرة : لضمان استقرار دخل المزارعين تتدخل الدولة بتحديد حد أدنى وحد أقصى للأسعار. في هذه الحالة فإن الحكومة تشتري المنتجات الزراعية بأقل سعر عندما ينخفض سعر السوق إلى أدنى حد وتبيعها فيما بعد بالسعر المناسب. تتطلب هذه الطريقة إنشاء مخازن وغرف تبريد لإطلاقها في السوق عندما تكون الأسعار في أعلى مستوى لها.

المطلب الثاني : الأدوات التي تؤثر على مدخلات الإنتاج الزراعي

1- سياسة دعم وتمويل مدخلات الإنتاج : تدعم الدولة المزارعين من خلال دعم مدخلات الإنتاج الزراعي وذلك بإنشاء بنوك متخصصة في تمويل القطاع الزراعي بقروض مقابل أسعار فائدة منخفضة ؛ أو التكفل باستيراد مدخلات الإنتاج بأسعارها العالمية وبيعها للمزارعين بأسعار أقل.

2- سياسة استخدام مياه الري : يعتبر الري عامل ضروري في النشاط الزراعي لأنه يسمح باستدامته وتنميته من أجل تأمين احتياجات المجتمع من المنتجات الغذائية وذلك بزيادة المحاصيل الزراعية بشكل كبير والتوسع الأفقي في الزراعة. لذا فان الاستخدام الأمثل للمياه وتعديل تقنيات الري يتطلب توفير التكنولوجيا المتطورة التي تحتاج إلى موارد مالية ضخمة لتمويلها وإلى يد عاملة كفأة لاستخدامها. لذلك ينبغي على الدولة التكفل بتمويل أنشطة الأبحاث الزراعية المرتبطة بتقنيات الري.

3- سياسة امتلاك العقارات الزراعية : يرتبط الإنتاج الزراعي بشكل كبير بالأراضي الزراعية، لزيادة الإنتاج لا يمكن التوسع في مساحة الأرض لذلك ينبغي رفع إنتاجيتها، وترتبط إنتاجية الأرض بشكل مباشر بنظام ملكيتها. لذلك يجب سن قوانين لتنظيم كل ما يرتبط بالموارد الاقتصادية المستعملة في النشاط الزراعي كالأرض وطبيعة ملكيتها وكيفية توزيعها.

4- سياسات استصلاح الأراضي: تهدف عملية الاستصلاح إلى تهيئة الأرض حتى تصبح صالحة للزراعة، وذلك بتكفل الدولة باستثمارات البنية التحتية الزراعية كاستخدام الآلات المناسبة لشق وبناء الطرق الزراعية وبناء السدود وحفر الآبار وتخليص التربة من الملوحة.

الفصل السابع : سياسات الإصلاح الضريبي

المبحث الأول : مفهوم سياسة الإصلاح الضريبي

المطلب الأول : تعريف سياسة الإصلاح الضريبي

يمكن إيجاد عدة تعريفات لسياسة الإصلاح الضريبي نعرض البعض منها فيما يلي :

عرفها البعض بأنها عملية إدخال تغيرات على النظام الجبائي السائد من أجل سد الثغرات والفراغات القانونية الموجودة فيه بهدف زيادة مردوديته وفعاليته بما يخدم الاقتصاد الوطني.

كما عرفها آخرون بأنها عملية تبسيط النظام الضريبي القائم من خلال تخفيض أسعار الضريبة وجعلها أكثر واقعية وتوسيع الأوعية الضريبية واستبعاد الفقراء والتخفيف عن كاهلهم وجعل النظام الضريبي أكثر اتساقا مع الأداء الداخلي والتغيرات الخارجية المتسارعة.

المطلب الثاني : أهداف سياسة الإصلاح الضريبي

يمكن تلخيص أهم أهداف سياسة الإصلاح الضريبي في ثلاثة أقسام رئيسية :

1- الأهداف المالية : تشكل الضرائب أهم مورد مالي تستخدمه الدولة لتمويل نفقاتها العامة.

2- الأهداف الاجتماعية : تعتبر الضرائب أداة لإعادة توزيع الدخل وتحقيق نوع من العدالة الاجتماعية حيث يمكن من خلال الإصلاح تقليص الفجوة في الدخل بين الأغنياء والفقراء، وتوفير الحد الأدنى من مستلزمات الحياة.

3- الأهداف الاقتصادية : هذه الأهداف مرتبطة بالخطط التنموية ومعالجة التقلبات الاقتصادية. أهمها ما يلي :

- تشجيع الاستثمار وتوجيهه نحو المشاريع المرغوب فيها.
- ضبط وتوجيه الاستهلاك وفقا للوضع الاقتصادي السائد.

المبحث الثاني : أسباب الإصلاح الضريبي وأدواته

المطلب الأول : أسباب الإصلاح الضريبي

يمكن تلخيص أهم الضرورات التي استدعت هذا الإصلاح في العناصر التالية :

1- ضعف الجهد الضريبي : المقصود بضعف الجهد الضريبي قلة الحصيلة الضريبية، تقاس هذه الأخيرة من خلال مفهوم الطاقة الضريبية التي تعتمد على الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، أي أقصى قدر من الإيرادات الضريبية التي يمكن تحصيلها دون المساس بالاعتبارات الاجتماعية للمكلفين بالضرائب.

2- اختلال الهيكل الضريبي : يتميز الهيكل الضريبي للبلدان النامية بارتفاع النصيب النسبي للضرائب على الإنتاج والاستهلاك والإنفاق والتجارة الخارجية (خاصة الواردات) للإيرادات الضريبية الإجمالية، بينما في البلدان الصناعية المتقدمة فإنه يعتمد بشكل أساسي على ضرائب الدخل من العمل والريع على الملكية والإرباح وفوائد رأس المال والثروة.

لقد بينت دراسة أن الضرائب على الدخل في 86 بلد نامي من بينها بعض البلدان العربية تمثل 30% والضرائب على الاستهلاك تصل إلى 60%.

3- ضعف الجهاز الإداري : يتميز الجهاز الإداري الضريبي في البلدان النامية بعدم فعاليته، هذا الواقع يظهر من خلال نقص المعلومات والمعطيات الإحصائية التي يترتب عليها ظاهرة التهرب الضريبي والفساد والرشوة.

4- غياب العدالة الضريبية : تتميز الأنظمة الضريبية في البلدان النامية بغياب العدالة في تحمل الأعباء الضريبية من مختلف شرائح المجتمع، حيث تتركز أغلبية الجبايات الضريبية على ذووا الدخل المحدود، كما تتميز بعدم العدالة من ناحية الأوعية الضريبية إذ تقتصر ضريبة الدخل في العديد من البلدان النامية على الأجور والمرتبات ولا تشمل فوائد رأس المال ودخل الأعمال الحرة.

المطلب الثاني : أدوات سياسة الإصلاح الضريبي

1- توسيع الوعاء الضريبي : الوعاء الضريبي هو المادة أو الموضوع الذي تفرض عليه الضريبة أي من يقع عليه عبئ الضريبة أو من يتحملها، وقد تعددت أنواع الأوعية الضريبية منها الضرائب على الإنفاق والتداول (الرسوم الجمركية) وضرائب المبيعات والاستهلاك (القيمة المضافة) ؛ الضرائب على الدخل (ضرائب الأجور والمرتبات والأرباح والفوائد) ؛ ضرائب على الإرث (ضريبة امتلاك العقار).

لزيادة كفاءة النظام الضريبي يتم توسيع الوعاء الضريبي من خلال طريقتين :

- إيجاد وسائل جديدة كي تشمل الضرائب القائمة أنواعا أخرى على الدخل والسلع الاستهلاكية، والضرائب على البيئة التي تهدف إلى الحفاظ على البيئة ومواجهة مشكل التلوث للحد من الأضرار الناجمة عنه.

- رفع كفاءة النظام الضريبي من خلال الوصول إلى الشرائح التي لم تشملها الضرائب دون الأخذ بعين الاعتبار لأي مظهر اجتماعي كالنفوذ السياسي، والتقليل من الإعفاءات والاستثناءات الخاصة على الدخل لأنه كلما تقلص حجم الوعاء الضريبي كلما ارتفع معدل الضريبية لتعويض الجهد الضريبي الضائع نتيجة لذلك، ومن ثم تتسع ظاهرة التهرب الضريبي.

لذا فان توسيع الوعاء الضريبي المرافق لتخفيض معدل الضريبة يعتبر وسيلة ناجعة لإرساء نوع من العدالة الضريبية وبالتالي تقليص ظاهرة التهرب الضريبي وارتفاع حصيلة الضرائب.

2- ترشيد معدل الضريبة : معدل الضريبة يعني تحديد النسبة المستحقة على الوعاء الضريبي، لتحديد هذه المعدلات نستخدم ثلاث طرق : المعدل النسبي كالتعريفة الجمركية والرسم على القيمة المضافة ؛ المعدلات التصاعدية والتنازلية كالضريبة على الدخل والأرباح.

عملية ترشيد معدلات الضريبة تأتي كخطوة أولى في سياسة الإصلاح الضريبي وتعني تقليل الفروقات بين هذه المعدلات في الهيكل الضريبي.

من أهم متطلبات هذه العملية توفر المعطيات الدقيقة التي تساعد على التميز بين الأوعية الضريبية. مثلا يمكن تخفيض أو إلغاء الضريبة على السلع الاستهلاكية الأساسية وفرض ضرائب ذات معدلات مرتفعة على السلع الكمالية وخاصة السلع المستهلكة من قبل شريحة معينة مثل السجائر والمشروبات الغازية.

3- التنسيق بين الأدوات الضريبية : تتطلب عملية الإصلاح الضريبي رؤية شاملة لمختلف جوانب القطاعات لأن التركيز على إصلاح جانب معين قد يضر بجانب آخر، مثل إصلاح نظام الضريبة على الواردات قد تكون له آثار سلبية على استهلاك السلع والخدمات. ولكن قبل ذلك ينبغي التركيز على المراقبة والمتابعة والتدقيق في المعطيات والمؤشرات والتأكد من مدى ملائمة عملية الإصلاح بالواقع.

4- تعديل الجهاز الإداري الضريبي : ينبغي التنسيق بين مستوى الإصلاحات الضريبية وبين فاعلية الجهاز الإداري الضريبي وقدرته على التكيف السريع في الأداء مع هذه الإصلاحات.

يتم ذلك بتبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بالجباية لأن تعقيدها يؤثر بشكل سلبي على الحصيلة الضريبية حيث يؤدي إلى زيادة أعباء تحديدها وتحصيلها.

كما أن إدخال التطور التكنولوجي وتقنيات الاتصال الحديثة يؤدي إلى تحسين إنجاز المعاملات الضريبية من خلال الاتصال الدائم والمباشر بين المكلفين والجهاز الإداري الضريبي.